No. 39850

Netherlands
and
Kuwait

Agreement between the Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the State of Knwait for the encouragement and reciprocal protection of investments. Tbe Hague, 29 May 2001

Entry into force: *31 May 2002 by notification, in accordance with article 13*

Autbentic texts: *Arabic, Dutch and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Netherlands, 20 January 2004*

Pays-Bas
et
Koweït

Accord entre le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement de l'État du Koweït relatif à l'encouragement et à la protection réciproque des investissements. La Haye, 29 mai 2001

Entrée en vigueur : *31 mai 2002 par notification, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Pays-Bas, 20 janvier 2004*

٢ - تجدد هذه الاتفاقية تلقائياً لمدد كل منها عشرين سنة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين برغبته بالإنهاء وذلك قبل ستة أشهر من نفاذ سريانها ، حيث يحق لكلا الطرفين المتعاقدين إنهاء الاتفاقية وذلك من خلال الإخطار قبل انتهاء المدة الحالية للسريان بفترة ستة شهور .

٣ - فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمت قبل تاريخ إخطار إنهاء الاتفاقية الحالية فإن المواد السابقة تظل سارية المفعول لمدة عشرون سنة أخرى من ذلك التاريخ .

٤ - فيما يخص مملكة هولندا ، فإن الاتفاقية الحالية سوف تطبق على جزء المملكة الذي يقع في أوروبا ، جزر الأنتيل الهولندية وأروبا . إلا إذا كان الإشعار المشار إليه في الفقرة (١) ينص على غير ذلك .

٥ - تبعاً للمدة المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة ، فإن هذه الاتفاقية يمكن إنهائها من قبل دولة الكويت بصورة منفصلة مع أي جزء من مملكة هولندا ، ويمكن كذلك إنهائها بصورة منفصلة من قبل أي جزء من مملكة هولندا مع دولة الكويت .

و إثباتاً لذلك ، قام المفوضون المعنيون لكلا الطرفين المتعاقدين بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت في لاهاي في هذا اليوم التاسع والعشرون من شهر مايو ٢٠٠١ م الموافق ليوم السادس من شهر ربيع الأول ١٤٢٢هـ ، من نسختين أصليتين باللغات الهولندية والعربية والإنجليزية ، ولكل النصوص حجية متساوية ، وفي حالة الاختلاف يسود النص الإنجليزي .

عن حكومة مملكة هولندا

عن حكومة دولة الكويت

عبد المحسن يوسف الحنيف
وكيل وزارة المالية

الطرفين المتعاقدين مناصفة بينهما . وعلى أية حال ، يجوز لمحكمة التحكيم ، بناء على تقديرها ، أن تقضي بأن تتحمل إحدى الطرفين المتعاقدين نسبة أكثر من التكاليف أو كلها . وفيما يتعلق بالأمور الأخرى ، فإن محكمة التحكيم تحدد إجراءاتها الخاصة بها .

المادة ١١
نطاق الاتفاقية

اعتباراً من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، فإن أحكامها تطبق أيضاً على الاستثمارات القائمة قبل ذلك التاريخ كما أنها تطبق بصرف النظر عن وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الطرفين المتعاقدين .

المادة ١٢
المشاورات

يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين أن يقترح على الطرف المتعاقد الآخر عقد أي مشاورات لبحث أي موضوع يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية . على الطرف المتعاقد النظر بعين العطف لأي اقتراح وتوفير الفرصة المناسبة لعقد مثل تلك المشاورات .

المادة ١٣
نفاذ الاتفاقية والمدة والإنهاء

١ - يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف الآخر بشأن استيفائه للمتطلبات الدستورية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين بعد تاريخ استلام أخر الإخطارين . تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ٢٠ سنة وتجدد لمدد مماثلة حتى انتهاء الاتفاقية وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من هذه المادة .

المادة ١٠

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١ - يقوم الطرفان المتعاقدان ، بقدر الإمكان ، بتسوية أي نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية من خلال المشاورات أو قنوات دبلوماسية أخرى .

٢ - إذا لم يتم تسوية النزاع خلال ستة أشهر من تاريخ طلب تلك المشاورات أو القنوات الدبلوماسية الأخرى من قبل أي من الطرفين المتعاقدين ، وما لم يتفق الطرفين المتعاقدين كتابة على خلاف ذلك ، فيمكن لأي طرف متعاقد ، عن طريق إخطار كتابي للطرف المتعاقد الآخر ، عرض النزاع على محكمة تحكيم تعقد لهذا الغرض وفقاً للأحكام التالية من هذه المادة .

٣ - تشكل محكمة التحكيم على النحو التالي : يعين كل طرف متعاقد عضواً واحداً ، ويعين هذان العضوان مواطناً من دولة ثالثة ليكون رئيساً لمحكمة التحكيم . ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء خلال شهرين ، والرئيس خلال أربعة أشهر من تاريخ إخطار أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بنيته لعرض النزاع على محكمة تحكيم .

٤ - إذا لم تراعى المدد المحددة في الفقرة ٣ أعلاه ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ، في غياب أي ترتيب آخر ، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة . فإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني إحدى الطرفين المتعاقدين أو وجد سبباً يحول دون أدائه للمهمة المذكورة ، فيطلب من نائب رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيينات اللازمة . إذا كان نائب رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني إحدى الطرفين المتعاقدين أو وجد سبباً يحول دون أدائه هو أيضاً للمهمة المذكورة ، فيطلب من عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في الأقدمية والذي ليس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين إجراء التعيينات اللازمة .

٥ - تتخذ محكمة التحكيم قرارها بأغلبية الأصوات . ويتخذ هذا القرار طبقاً لهذه الاتفاقية وطبقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها والمطبقة ويكون نهائياً وملزماً لكل من الطرفين المتعاقدين . ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين أتعاب عضو محكمة التحكيم المعين من جانب ذلك الطرف المتعاقد وكذلك أتعاب ممثلها في إجراءات التحكيم . أما أتعاب الرئيس وكذلك أية تكاليف أخرى خاصة بإجراءات التحكيم فيتحملها كلا

(أ) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (" المركز") المؤسس بموجب اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى المفتوحة للتوقيع في واشنطن في ١٨ مارس ١٩٦٥ ("اتفاقية واشنطن") ،

(ب) محكمة تحكيم تنشأ بموجب قواعد التحكيم ("القواعد") للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (يونسترال) وحسبما يتم تعديل تلك القواعد من قبل طرفي النزاع (جهة التعيين المشار إليها بموجب المادة السابعة من تلك القواعد يكون السكرتير العام للمركز) .

٤ - على الرغم من كون أن المستثمر قد عرض النزاع على تحكيم ملزم بموجب الفقرة ٣ ، فيمكن له قبل بدء إجراءات التحكيم أو خلال الإجراءات ، أن يلتمس أمام المحاكم القضائية أو الإدارية التابعة لطرف التعاقد الطرف في النزاع إعفاء مؤقت للاحتفاظ بحقوقه ومصالحه ، بشرط ألا يشتمل على طلب دفع أية أضرار .

٥ - يعطي كل من الطرفين المتعاقدين موافقته غير المشروطة لعرض نزاع الاستثمار بغرض التسوية بواسطة تحكيم ملزم طبقاً لاختيار المستثمر بموجب الفقرة ٣ (أ) و (ب) .

٦ - لغرض المادة ٢٥ (٢) (ب) من اتفاقية واشنطن ، فإن المستثمر خلاف الشخص الطبيعي ، والذي يحمل جنسية طرف متعاقد طرف النزاع في تاريخ الموافقة الخطية المشار إليها في المادة ١ الفقرة (٦) والذي يهيمن عليه قبل نشوء النزاع بينه وبين ذلك الطرف المتعاقد مستثمرون تابعون للطرف المتعاقد الآخر ستتم معاملته كمواطن تابع " للطرف المتعاقد الآخر " .

٧ - إن قرارات التحكيم ، والتي قد تتضمن حكماً يتعلق بالفائدة ، ستكون نهائية وملزمة على أطراف النزاع . ويقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتنفيذ أي حكم مثل هذا دون تأخير ، اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفعال لتلك الأحكام في إقليمه .

تقل رعاية عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد لمستثمريه أو لمستثمري أية دولة ثالثة ، أيهما تكون الأكثر رعاية للمستثمر المعني .

المادة ٨

الحلول محل الدائن

إذا كانت الاستثمارات الخاصة بمستثمر تابع لطرف متعاقد مؤمنة ضد الأخطار غير التجارية أو خلاف ذلك ينشأ عنها دفع تعويض طبقاً لنظام نص عليه في قانون أو تنظيم أو عقد حكومي ، فإن أي إحلال محل الدائن للمؤمن له أو للمعاد تأمينه لديهم أو لأي وكالة مخصصة من قبل ذلك الطرف المتعاقد لحقوق ذلك المستثمر طبقاً لشروط مثل هذا التأمين أو أي نظام تعويض آخر ، سوف يتم الاعتراف به من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٩

تسوية المنازعات بين طرف متعاقد ومستثمر

١ - المنازعات التي تنشأ بين طرف متعاقد ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار يعود للأخير في إقليم الأول يتم تسويته بقدر الإمكان بالطرق الودية .

٢ - إذا تعذر تسوية تلك المنازعات خلال ستة أشهر من تاريخ طلب أي من طرفي النزاع للتسوية الودية وذلك عن طريق إخطار خطي للطرف الآخر ، يعرض النزاع للتسوية وفق خيار المستثمر الطرف في النزاع من خلال إحدى الطرق التالية :

(أ) وفقاً للقانون الوطني لسلطة محكمة محلية أو القضاء الإداري .

(ب) على تحكيم دولي طبقاً للفقرات التالية من هذه المادة .

٣ - في حالة اختيار المستثمر عرض النزاع للتسوية على تحكيم دولي ، فإنه يتعين على المستثمر أيضاً تقديم موافقته الكتابية على عرض النزاع على أحد الخيارات التالية :

(ب) تبلغ قيمة هذا التعويض القيمة الفعلية للاستثمار المنزوع ملكيته ويتم تحديده وحسابه وفقاً لمبادئ التقييم المعترف بها دولياً على أساس القيمة السوقية العادلة للاستثمار المنزوع ملكيته في الوقت الذي يسبق مباشرة إجراء نزع الملكية أو الذي أصبح فيه نزع الملكية الوشيك الحدوث معروفاً بصورة علنية ، أيهما يكون الأسبق . يتم حساب هذا التعويض بعملة قابلة للتحويل بحرية يختارها المستثمر على أساس القيمة السوقية لسعر الصرف السائد لتلك العملة في تاريخ التقييم ويتضمن الفائدة حسب سعر السوق التجاري السائد من تاريخ إجراء نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع .

(جـ) إذا تعذر معرفة القيمة السوقية العادلة يحدد التعويض بناء على مبادئ منصفة أخذاً في الاعتبار كافة العوامل والظروف مثل رأس المال المستثمر وطبيعة وفترة الاستثمار وقيمة الإحلال والاستهلاك والعائدات الحالية وقيمة التدفق النقدي المحتسبة والقيمة الدفترية والشهرة التجارية . يتم دفع مبلغ التعويض المحدد نهائياً للمستثمر على الفور.

٢ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يشمل مصطلح " نزع الملكية " أيضاً على التدخلات أو الإجراءات النظامية التي يقوم بها طرف متعاقد والتي لها نفس تأثير المصادرة أو نزع الملكية والتي ينتج عنها حرمان المستثمر في الواقع من ملكيته أو هيمنته أو مصالحه الجوهرية في استثماره أو التي قد ينتج عنها خسارة أو ضرر للقيمة الاقتصادية للاستثمار ، مثل التجميد أو تقييد الاستثمار أو فرض ضريبة تعسفية أو مبالغ فيها على الاستثمار أو البيع الإجباري لكل أو لجزء من الاستثمار ، أو أي إجراءات أو أعمال مشابهة .

المادة ٧

التعويض عن الضرر والخسارة

يمنح المستثمرون التابعون للطرف المتعاقد والذين تتعرض استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للخسائر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح أخر أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية أو تمرد أو عصيان مسلح أو أعمال شغب ، معاملة من قبل الطرف المتعاقد الأخير ، فيما يتعلق بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه أو برد الخسائر أو التعويض أو بتسوية أخرى ، لا

(هـ) العائدات المستحقة من البيع أو التصفية لكل أو لأي جزء من الاستثمار .
(و) المداخيل والمكافآت الأخرى للموظفين المتعاقد معهم من الخارج والذين لهم صلة بالاستثمار .
(ز) مدفوعات التعويض وفقاً للمادتين ٦ و ٧ .
(ح) المدفوعات المشار إليها في المادة ٨ .
(ط) المدفوعات الناتجة عن تسوية نزاع .

٢ - يتم تحويل المدفوعات الواردة بالفقرة ١ دون تأخير أو قيود وبعملة قابلة للتحويل بحرية ، وذلك باستثناء حالة المدفوعات العينية . وفي حالة التأخير في إجراء التحويلات المطلوبة ، فإنه يحق للمستثمر المتضرر استلام فائدة مناسبة عن فترة هذا التأخير .

٣ - تتم التحويلات بسعر صرف الصفقات الفورية السائد بالطرف المتعاقد المضيف في تاريخ التحويل للعملة المراد تحويلها . في حالة غياب سوق للصرف الأجنبي ، فإن السعر الذي يطبق هو السعر الأكثر حداثة المطبق على الاستثمارات القادمة أو سعر الصرف المحدد طبقاً لأنظمة صندوق النقد الدولي أو سعر صرف تحويل العملات إلى حقوق السحب الخاصة أو دولار الولايات المتحدة الأمريكية ، أيها أكثر رعاية للمستثمر .

المادة ٦
نزع الملكية

١ - (أ) الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الأخر لن يتم تأميمها أو نزع ملكيتها أو سلب حيازتها أو تعريضها لإجراءات مباشرة أو غير مباشرة ذات أثر يعادل التأميم أو نزع الملكية أو سلب الحيازة (المشار إليها مجتمعة فيما بعد بـ " نزع الملكية ") من قبل الطرف المتعاقد الآخر إلا لغرض عام يتعلق بالاحتياجات الداخلية لذلك الطرف المتعاقد وفي مقابل تعويض فوري وكاف وفعال شريطة أن تكون تلك الإجراءات قد اتخذت على أساس غير تمييزي ووفق الإجراءات القانونية المعمول بها بصفة عامة .

المادة ٤

الضرائب والأمور المالية الأخرى

فيما يتعلق بالضرائب والرسوم والأتعاب والخصومات المالية والإعفاءات ، فإن على الطرف المتعاقد منح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر والذين يرتبطون بأية أنشطة اقتصادية في إقليمها ، معاملة لا تقل رعاية عن تلك الممنوحة لمستثمريها أو لمستثمري أي دولة ثالثة الذين يكونون تحت نفس الظروف ، أيهما تكون أفضل رعاية للمستثمرين المعنيين . وعلى أية حال لن يؤخذ بالحسبان لهذا الغرض ، أي مميزات مالية خاصة بما في ذلك الضرائب أو الرسوم أو الأجور أو الإعفاءات الممنوحة من قبل الطرف المتعاقد الأول طبقاً لأي اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بمساهمتها في اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو مؤسسات مشابهة ، أو على أساس تبادلي مع دولة ثالثة .

في حالة اختلاف التفسير بين هذه المادة وأحكام عدم التمييز المذكورة في الاتفاقية المبرمة بين دولة الكويت ومملكة هولندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال عند دخولها حيز النفاذ ، فإن الأحكام الأخيرة سوف تسود .

المادة ٥

تحويل المدفوعات المتعلقة بالاستثمارات

١ - يضمن كل طرف متعاقد للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل المدفوعات المتعلقة باستثمار إلى داخل وخارج إقليمه بما في ذلك تحويل ما يلي :

(أ) رأس المال الأصلي وأي رأس مال إضافي لصيانة وإدارة وتنمية الاستثمار .

(ب) العائدات .

(جـ) المدفوعات بموجب عقد بما في ذلك سداد أصل الدين ومدفوعات الفائدة المستحقة تبعاً لاتفاقية قرض .

(د) الاتاوات والرسوم للحقوق المشار إليها في المادة ١ الفقرة ١(د) .

المادة ٣

حماية الاستثمارات

١ - يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه معاملة عادلة ومنصفة للاستثمارات من قبل مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر وعدم اتخاذ أية إجراءات تعسفية أو تمييزية قد تشكل ضرراً على تشغيل أو إدارة أو صيانة أو استخدام أو التمتع أو التصرف في تلك الاستثمارات الخاصة بهؤلاء المستثمرين . ويمنح كل طرف متعاقد الحماية والأمان الكاملين لتلك الاستثمارات .

٢ - بوضوح أكثر ، يمنح كل طرف متعاقد معاملة لهذه الاستثمارات لا تكون في أي حال من الأحوال أقل رعاية من تلك التي تمنحها للاستثمارات الخاصة بمستثمريها أو بمستثمري أي دولة ثالثة ، أيهما أكثر رعاية للمستثمر المعني .

٣ - إذا منح طرف متعاقد مزايا خاصة لمستثمري أي دولة ثالثة بموجب اتفاقيات تأسيس اتحادات جمركية أو اتحادات اقتصادية أو اتحادات نقدية أو مؤسسات مماثلة ، أو على أساس اتفاقيات مؤقتة تؤدى لمثل هذه الاتحادات أو المؤسسات ، فلا يلزم ذلك الطرف المتعاقد بمنح مثل هذه المزايا لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

٤ - يتعين على كل طرف متعاقد مراعاة أي التزام يكون طرفاً فيه يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

٥ - إذا كانت أحكام قانون أي من الطرفين المتعاقدين أو التزاماته بموجب القانون الدولي القائمة حالياً أو الناشئة في وقت لاحق بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى هذه الاتفاقية تحتوي على حكماً ، سواء كان عاماً أو خاصاً ، يمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر رعاية عن تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، فإن هذا الحكم يسود على هذه الاتفاقية بالقدر الذي يوفر المعاملة الأكثر رعاية للمستثمر .

(د) الأشخاص الاعتباريون غير المؤسسون طبقاً لقانون أحد الطرفين المتعاقدين ولكنهم مملوكون أو مسيطر عليهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل أشخاص طبيعيون أو اعتباريون والمشار إليهم في (أ) أو (ب) أو (جـ) أعلاه .

٣ - يعني مصطلح " إقليم " إقليم الطرف المتعاقد المعني بما في ذلك أي منطقة متاخمة للبحر الإقليمي والتي تكون طبقاً لقوانين الطرف المتعاقد المعني وطبقاً للقانون الدولي ، المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري للطرف المتعاقد المعني والذي يمارس فيه ذلك الطرف المتعاقد حقوق السيادة أو الولاية .

٤ - يعني مصطلح " عائدات " المبالغ التي يحققها استثمار بغض النظر عن الشكل الذي تدفع به ، وتتضمن على وجه الخصوص لا الحصر ، الأرباح والفوائد والمكاسب الرأسمالية وأرباح الأسهم والأتاوات ورسوم الإدارة أو المساعدة الفنية أو أي مدفوعات أو رسوم أخرى والمدفوعات العينية بغض النظر عن نوعها .

٥ - يعني مصطلح " عملة قابلة للتحويل بحرية " عملة يتعامل بها بشكل واسع في أسواق تحويل العملات العالمية ويتعامل بها بشكل واسع في الصفقات العالمية .

المادة ٢

<u>دخول وتشجيع الاستثمارات</u>

يقوم كل طرف متعاقد في إطار قوانينه وتشريعاته ، بتشجيع الاستثمارات والتعاون الاقتصادي من خلال حماية استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الموجودة في إقليمها . وطبقاً لحقوقه الممنوحة له بقوة قوانينه وتشريعاته ، يقوم كل طرف متعاقد بقبول مثل هذه الاستثمارات .

المادة ١

تعريفـــــــات

لأغراض هذه الاتفاقية :

١ - يعني مصطلح " استثمار " كافة أنواع الأصول والحقوق في إقليم أحـــد الطرفيـــن المتعاقدين والذي يملكه أو يهيمن عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مســـتثمر من الطرف المتعاقد الآخر ، بما في ذلك الأصول والحقوق التي تحتوي على أو تـــأخذ شكل ما يلي :

(أ) الأموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك أي حقوق عينية فيما يتعلق بكافة أنـــواع الأصول كالإيجارات والروهونات وحقوق الحجز على الممتلكات والتعهدات .

(ب) الحقوق الناتجة عن الأسهم والسندات وأي نوع آخر من المنافع في شـــركات أو في المشاريع المشتركة وأي ديون أو قروض أو أوراق مالية تصدر من قبل أي مستثمر .

(جـــ) المطالبات بالأموال لأي أصول أخرى لأي أداء له قيمة اقتصادية .

(د) حقوق الملكية الفكرية والعمليات الفنية والشـــهرة التجاريـــة الخـــبرة والأســـماء التجارية .

(هـــ) الحقوق الممنوحة طبقاً لقانون عام أو طبقاً لعقد ، بما في ذلك حقـــوق البحـــث واستكشاف واستخراج ، واستغلال الموارد الطبيعية .

وينطبق أيضاً مصطلح " استثمار على "العائدات" المحتفظ بها لغرض إعادة الاســـتثمار وعلى الناتج عن " التصفية " .

٢ - يعني مصطلح " مستثمر " بالنسبة للطرف المتعاقد :

(أ) الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية أحد الطرفين المتعاقدين .
(ب) الأشخاص الاعتباريون المؤسسون طبقاً لقانون أحد الطرفين المتعاقدين .
(جـــ) حكومة أحد الطرفين المتعاقدين أو مؤسساتها .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية
بين حكومة مملكة هولندا
و
حكومة دولة الكويت
للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

أن حكومة مملكة هولندا و حكومة دولة الكويت ، المشار إلى بلديهما فيما بعد " بالطرفين المتعاقدين " ،

رغبة منهما في تقوية أواصر الصداقة وزيادة وتكثيف العلاقات الاقتصادية فيما بينهما وعلى وجه الخصوص للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،

وإدراكاً بأن الاتفاق على المعاملة الممنوحة لتلك الاستثمارات سيكون حافزاً لتدفق رأس المال والتكنولوجيا والتطور الاقتصادي في كلا الطرفين المتعاقدين وأن المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات ستكون مرغوبة ،

فقد اتفقتا على ما يلي :

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

Verdrag tussen de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden en de Regering van de Staat Koeweit inzake de bevordering en de wederzijdse bescherming van investeringen

De Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

en

de Regering van de Staat Koeweit, hun Staten hierna te noemen de Verdragsluitende Partijen,

Geleid door de wens de van oudsher bestaande vriendschapsbanden tussen hun landen te versterken en de economische betrekkingen tussen hen uit te breiden en te intensiveren, met name wat betreft investeringen door investeerders van de ene Verdragsluitende Partij op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij,

In het besef dat overeenstemming omtrent de aan dergelijke investeringen toe te kennen behandeling het kapitaalverkeer en de overdracht van technologie tussen, alsmede de economische ontwikkeling van beide Verdragsluitende Partijen zal stimuleren, en dat een eerlijke en rechtvaardige behandeling van investeringen wenselijk is,

Zijn het volgende overeengekomen:

Artikel 1

Begripsomschrijvingen

Voor de toepassing van dit Verdrag:

1. wordt onder de term „investering" verstaan alle soorten vermogensbestanddelen of rechten op het grondgebied van de ene Verdragsluitende Partij die eigendom zijn van of al dan niet rechtstreeks onder zeggenschap staan van een investeerder van de andere Verdragsluitende Partij met inbegrip van vermogensbestanddelen of rechten bestaande uit of in de vorm van:

a. roerende en onroerende zaken, alsmede andere zakelijke rechten met betrekking tot alle soorten vermogensbestanddelen, zoals huurcontracten, hypotheken, pandrechten en onderpanden;

b. rechten ontleend aan aandelen, obligaties en andere soorten belangen in ondernemingen en joint ventures en andere schulden, leningen en waardepapieren uitgegeven door een investeerder;

c. aanspraken op geld, op andere vermogensbestanddelen of op iedere prestatie die economische waarde heeft;

d. rechten op het gebied van de intellectuele eigendom, technische werkwijzen, goodwill, know-how en handelsnamen;
e. rechten verleend krachtens het publiekrecht of bij overeenkomst, met inbegrip van rechten tot het opsporen, exploreren, ontginnen en exploiteren van natuurlijke rijkdommen.
De term „investering" is ook van toepassing op „opbrengsten" gereserveerd ten behoeve van herinvestering en op opbrengsten uit „liquidatie".

2. omvat de term „investeerders" met betrekking tot een Verdragsluitende Partij:
a. natuurlijke personen die de nationaliteit van een van de Verdragsluitende Partijen hebben;
b. rechtspersonen die zijn opgericht krachtens het recht van een van de Verdragsluitende Partijen;
c. de regering van elk van de Verdragsluitende Partijen of haar instellingen;
d. rechtspersonen die niet zijn opgericht krachtens het recht van een van de Verdragsluitende Partijen, maar die eigendom zijn van of al dan *niet rechtstreeks onder de zeggenschap staan van natuurlijke personen of* rechtspersonen zoals omschreven onder a, b of c hierboven.

3. wordt onder de term „grondgebied" verstaan het grondgebied van de betrokken Verdragsluitende Partij en alle aan de territoriale zee grenzende gebieden die, krachtens het recht van de betrokken Verdragsluitende Partij en overeenkomstig het internationale recht, tot de exclusieve economische zone of het continentaal plat van de betrokken Verdragsluitende Partij behoren, en waarin deze Verdragsluitende Partij rechtsmacht of soevereine rechten uitoefent.

4. wordt onder de term „opbrengsten" verstaan bedragen die een investering heeft opgebracht, ongeacht de vorm waarin zij worden betaald, en die in het bijzonder, doch niet uitsluitend winsten, interest, vermogenswinsten, dividenden, royalty's en betalingen of vergoedingen voor management en technische assistentie en betalingen in natura omvatten, ongeacht de aard ervan.

5. wordt onder de term „vrij inwisselbare valuta" verstaan valuta die op uitgebreide schaal wordt verhandeld op de internationale wisselmarkten en die veel wordt gebruikt bij internationale transacties.

Artikel 2

Toelating en bevordering van investeringen

Elke Verdragsluitende Partij bevordert, binnen het kader van haar wetten en voorschriften, investeringen en economische samenwerking door middel van de bescherming op haar grondgebied van investeringen door investeerders van de andere Verdragsluitende Partij. Met inachtneming

van het recht van elke Verdragsluitende Partij de door haar wetten of voorschriften verleende bevoegdheden uit te oefenen, laat elke Verdragsluitende Partij dergelijke investeringen toe.

Artikel 3

Bescherming van investeringen

1. Elke Verdragsluitende Partij waarborgt een eerlijke en rechtvaardige behandeling van investeringen door investeerders van de andere Verdragsluitende Partij en belemmert niet, door onredelijke of discriminatoire maatregelen, de werking, het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de vervreemding daarvan door deze investeerders. Elke Verdragsluitende Partij kent aan die investeringen volledige zekerheid en bescherming toe.

2. In het bijzonder kent elke Verdragsluitende Partij aan die investeringen een behandeling toe die in ieder geval niet minder gunstig is dan die welke wordt toegekend aan investeringen van haar eigen investeerders of aan investeringen van investeerders van een derde staat, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken investeerder.

3. Indien een Verdragsluitende Partij investeerders van een derde staat bijzondere voordelen heeft toegekend uit hoofde van overeenkomsten tot oprichting van douane-unies, economische unies, monetaire unies of soortgelijke instellingen, dan wel op grond van interimovereenkomsten die tot zodanige unies of instellingen leiden, is die Verdragsluitende Partij niet verplicht zodanige voordelen toe te kennen aan investeerders van de andere Verdragsluitende Partij.

4. Elke Verdragsluitende Partij komt alle verplichtingen na die zij is aangegaan met betrekking tot de behandeling van investeringen van investeerders van de andere Verdragsluitende Partij.

5. Indien naast dit Verdrag de wettelijke bepalingen van één van beide Verdragsluitende Partijen of verplichtingen krachtens internationaal recht die thans tussen de Verdragsluitende Partijen bestaan of op een later tijdstip onderling worden aangegaan, een algemene of bijzondere regeling bevatten op grond waarvan investeringen door investeerders van de andere Verdragsluitende Partij aanspraak kunnen maken op een behandeling die gunstiger is dan in dit Verdrag is voorzien, heeft een dergelijke regeling, in zoverre zij gunstiger is, voorrang boven dit Verdrag.

Artikel 4

Belastingen en andere fiscale aangelegenheden

Met betrekking tot belastingen, heffingen, lasten en verminderingen en vrijstellingen van belasting kent de ene Verdragsluitende Partij aan

investeerders van de andere Verdragsluitende Partij die zich op haar grondgebied met economische activiteiten bezighouden, een behandeling toe die niet minder gunstig is dan die welke wordt toegekend aan haar eigen investeerders of aan die van een derde staat die zich in dezelfde omstandigheden bevinden, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken investeerders. Hierbij wordt evenwel geen rekening gehouden met bijzondere belastingvoordelen, met inbegrip van belastingen, heffingen, lasten en vrijstellingen, door de eerste Verdragsluitende Partij toegekend krachtens een verdrag ter vermijding van dubbele belasting, uit hoofde van haar deelneming aan een douane-unie, economische unie of soortgelijke instelling, of op basis van wederkerigheid met een derde staat.

In geval van verschil in interpretatie tussen dit artikel en de bepaling inzake non-discriminatie, zoals neergelegd in het Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en de Staat Koeweit tot het vermijden van dubbele belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting met betrekking tot belastingen naar het inkomen en naar het vermogen, hebben, zodra dit Verdrag van kracht is, de laatste bepalingen voorrang.

Artikel 5

Overmaking van betalingen die verband houden met investeringen

1. Iedere Verdragsluitende Partij waarborgt investeerders van de andere Verdragsluitende Partij de vrije overmaking van betalingen die verband houden met een investering op en vanuit haar grondgebied, met inbegrip van de overmaking van:

a. aanvangskapitaal en elk aanvullend kapitaal voor de instandhouding, het beheer en de ontwikkeling van de investering;

b. opbrengsten;

c. betalingen op grond van een overeenkomst met inbegrip van aflossing van de hoofdsom en de daaruit voortvloeiende interestbetalingen gedaan krachtens een leenovereenkomst;

d. royalty's en honoraria voor de in artikel 1, eerste lid, letter d, bedoelde rechten;

e. de opbrengst van de gehele of gedeeltelijke verkoop of liquidatie van de investering;

f. inkomsten en andere vergoedingen van in verband met de investering uit het buitenland aangetrokken personeel;

g. betalingen in verband met schadeloosstelling uit hoofde van de artikelen 6 en 7;

h. betaling als genoemd in artikel 8;

i. betalingen uit hoofde van de beslechting van geschillen.

2. Overmakingen van betalingen op grond van het eerste lid vinden plaats zonder vertraging of beperkingen en, behalve in het geval van

betalingen in natura, in vrij inwisselbare valuta. In geval van vertraging bij de uitvoering van de benodigde overmakingen, heeft de getroffen investeerder het recht passende rente over de periode van deze vertraging te ontvangen.

3. Overmakingen geschieden tegen de wisselkoers die op de datum van overmaking op het grondgebied van de investeringsontvangende Verdrag-sluitende Partij geldt voor de over te maken valuta. Bij het ontbreken van een wisselmarkt voor buitenlandse valuta wordt de meest recente koers gehanteerd die geldt voor inkomende investeringen of de wisselkoers die overeenkomstig de voorschriften van het Internationaal Monetair Fonds is vastgesteld of de wisselkoers voor het converteren van valuta in speciale trekkingsrechten of Amerikaanse dollars, al naar gelang van wat het gunstigst is voor de investeerder.

Artikel 6

Onteigening

1. a. Investeringen gedaan door investeerders van de ene Verdragsluitende Partij op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij worden niet genationaliseerd, onteigend, ontnomen, of blootgesteld aan directe of indirecte maatregelen met een effect dat gelijk staat aan nationalisatie, onteigening of ontneming, (hierna gezamenlijk aangeduid als „onteigening") door de andere Verdragsluitende Partij, tenzij voor publieke doeleinden verband houdend met de binnenlandse behoeften van die Verdragsluitende Partij en tegen onmiddellijke, adequate en doelmatige compensatie en op voorwaarde dat dergelijke maatregelen worden getroffen op non-discriminatoire basis en overeenkomstig een algemeen toepasselijke, behoorlijke rechtsgang.

b. Deze schadeloosstelling dient overeen te komen met de werkelijke waarde van de onteigende investering en dient te worden bepaald en berekend overeenkomstig internationaal erkende beginselen voor waardebepaling op basis van de billijke marktwaarde van de onteigende investering direct voordat de onteigening plaatsvond of de op handen zijnde onteigening openbaar werd, al naar gelang van wat het eerst plaatsvond. Deze schadeloosstelling dient te worden berekend in een vrij inwisselbare valuta te kiezen door de investeerder, tegen de op de dag van de waardering voor deze valuta geldende wisselkoers, vermeerderd met de rente tegen een commerciële rentevoet bepaald op basis van de markt, vanaf de datum van onteigening tot de datum van betaling.

c. Indien de bovengenoemde billijke marktwaarde niet direct kan worden vastgesteld, wordt de schadeloosstelling bepaald op basis van rechtvaardige beginselen, rekening houdend met alle van belang zijnde factoren en omstandigheden, zoals het geïnvesteerde kapitaal, de aard en duur van de investering, vervangingswaarde, waarde-vermeerdering, lopende opbrengsten, de netto contante waarde van de kasstroom, boekwaarde en goodwill. Het uiteindelijk bepaalde bedrag aan schadeloosstelling wordt onverwijld betaald aan de investeerder.

2. Voor de toepassing van dit Verdrag, omvat de term „onteigening" tevens de interventies of regulerende maatregelen door een Verdragsluitende Partij die *de facto* een in beslagnemend of onteigenend effect hebben, in die zin dat het gevolg is dat aan de investeerder feitelijk zijn eigendom van. zeggenschap over of aanzienlijke voordelen van zijn investering worden ontnomen of die kunnen resulteren in verlies of aantasting van de economische waarde van de investering, zoals bevriezing of blokkering van de investering, het heffen van willekeurige of buitensporig hoge belasting over de investering, gedwongen gehele of gedeeltelijke verkoop van de investering of andere, vergelijkbare handelingen of maatregelen.

Artikel 7

Schadeloosstelling voor verliezen

Aan investeerders van de ene Verdragsluitende Partij die verliezen lijden met betrekking tot hun investeringen op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij wegens oorlog of een ander gewapend conflict, revolutie, een nationale noodtoestand, opstand, oproer of ongeregeldheden, wordt door de laatstgenoemde Verdragsluitende Partij wat restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of een andere regeling betreft, geen minder gunstige behandeling toegekend dan die welke die Verdragsluitende Partij toekent aan haar eigen investeerders of aan investeerders van een derde staat, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken investeerders.

Artikel 8

Subrogatie

Indien de investeringen van een investeerder van een Verdragsluitende Partij verzekerd zijn tegen niet-commerciële risico's of anderszins aanleiding geven tot de betaling van schadevergoeding krachtens een bij wet, voorschrift of overheidscontract ingesteld stelsel, wordt de subrogatie van de verzekeraar of de herverzekeraar of een door deze Verdragsluitende Partij aangewezen instantie in de rechten van deze investeerder, ingevolge de voorwaarden van deze verzekering of krachtens een ander stelsel van schadeloosstelling, door de andere Verdragsluitende Partij erkend.

Artikel 9

Beslechting van geschillen tussen een Verdragsluitende Partij en een investeerder

1. Geschillen tussen een Verdragsluitende Partij en een investeerder van de andere Verdragsluitende Partij met betrekking tot een investering van laatstgenoemde op het grondgebied van eerstgenoemde worden, voor zover mogelijk, in der minne geschikt.

2. Indien dergelijke geschillen niet kunnen worden beslecht binnen een periode van zes maanden na de datum waarop een van beide partijen bij het geschil door middel van een schriftelijke mededeling aan de andere partij om minnelijke schikking heeft verzocht, wordt het geschil, naar keuze van de investeerder, partij bij het geschil, ter beslechting voorgelegd volgens een van de volgende methoden:

a. in overeenstemming met nationaal recht aan een bevoegde nationale rechtbank of een administratieve rechter; of

b. aan internationale arbitrage overeenkomstig de volgende leden van dit artikel.

3. Indien een investeerder het geschil ter beslechting wenst voor te leggen aan internationale arbitrage, verleent de investeerder voorts schriftelijk toestemming voor indiening van het geschil langs een van de volgende wegen:

a. het Internationale Centrum voor de Beslechting van Investeringsgeschillen (het „Centrum"), opgericht krachtens het Verdrag inzake de beslechting van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten, dat op 18 maart 1965 te Washington werd opengesteld voor ondertekening (het „Verdrag van Washington").

b. een scheidsgerecbt ingesteld overeenkomstig het arbitragereglement (het „Reglement") van de Commissie inzake Internationaal Handelsrecht van de Verenigde Naties (UNCITRAL), en dat kan worden aangepast door de partijen bij het geschil (de benoemende autoriteit bedoeld in artikel 7 van het Reglement is de secretaris-generaal van het Centrum);

4. Niettegenstaande het feit dat de investeerder een geschil heeft voorgelegd voor bindende arbitrage krachtens het derde lid, kan hij, voorafgaand aan de instelling van de arbitrageprocedure of tijdens de procedure, een gerechtelijke of administratiefrechtelijke scheidsgerecht van de Verdragsluitende Partij die partij is bij het geschil, verzoeken om een voorlopige gerechtelijke voorziening ter waarborging van zijn rechten en belangen, mits dit geen verzoek om betaling van schadevergoeding inhoudt.

5. Elke Verdragsluitende Partij stemt er bij dezen onvoorwaardelijk mee in een geschil inzake investeringen voor te leggen ter beslechting door bindende arbitrage overeenkomstig de keuze van de investeerder op grond van het derde lid, letters a en b.

6. Voor de toepassing van artikel 25, tweede lid, letter b, van het Verdrag van Washington, wordt een investeerder, anders dan een natuurlijk persoon, die onderdaan is van een Verdragsluitende Partij bij het geschil op de datum van de in het zesde lid bedoelde schriftelijke instemming, en die, voordat een dergelijk geschil tussen hem en die Verdragsluitende Partij ontstaat, onder toezicht staat van investeerders van de andere Verdragsluitende Partij, behandeld als „onderdaan van een andere Verdragsluitende Partij".

7. De arbitrage-uitspraken, die een toekenning van rente kunnen inhouden, zijn onherroepelijk en bindend voor de partijen bij het geschil. Elke Verdragsluitende Partij legt de uitspraak onverwijld ten uitvoer en voorziet in een effectieve nakoming van deze uitspraken op haar grondgebied.

Artikel 10

Beslechting van geschillen tussen de Verdragsluitende Partijen

1. De Verdragsluitende Partijen beslechten voor zover mogelijk eventuele geschillen inzake de uitlegging of toepassing van dit Verdrag door middel van overleg of langs diplomatieke weg.

2. Indien binnen zes maanden na de datum waarop één van de Verdragsluitende Partijen heeft verzocht om dit overleg of de inschakeling van andere diplomatieke kanalen het geschil niet kan worden beslecht, en tenzij de Verdragsluitende Partijen anderszins schriftelijk overeenkomen, kan één van de Verdragsluitende Partijen door een schriftelijke mededeling aan de andere Verdragsluitende Partij het geschil voorleggen aan een ad hoc-scheidsgerecht overeenkomstig de onderstaande bepalingen van dit artikel.

3. Het scheidsgerecht wordt als volgt samengesteld: elke Verdragsluitende Partij benoemt één lid en deze twee leden benoemen tezamen een onderdaan van een derde staat als voorzitter van het scheidsgerecht. Deze leden worden binnen twee maanden en de voorzitter wordt binnen vier maanden benoemd na de datum waarop een van de Verdragsluitende Partijen de andere Verdragsluitende Partij in kennis heeft gesteld van haar voornemen het geschil voor te leggen aan een scheidsgerecht.

4. Indien niet wordt voldaan aan de termijnen genoemd in het derde lid, kan elk der Verdragsluitende Partijen, indien een andere regeling ontbreekt, de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de President van het Internationale Gerechtshof onderdaan is van één van beide Verdragsluitende Partijen of anderszins verhinderd is genoemde functie uit te oefenen wordt de Vice-President verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de Vice-President van het Internationale Gerechtshof onderdaan is van één van beide Verdragsluitende Partijen of eveneens anderszins verhinderd is genoemde functie uit te oefenen wordt het lid van het Internationale Gerechtshof dat de hoogste anciënniteit heeft en dat geen onderdaan is van één van beide Verdragsluitende Partijen verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten.

5. Het scheidsgerecht neemt zijn beslissing bij meerderheid van stemmen. Deze beslissing wordt genomen overeenkomstig de bepalingen van

dit Verdrag en de eventueel van toepassing zijnde, erkende regels van internationaal recht en is onherroepelijk en bindend voor beide Verdragsluitende Partijen. Elke Verdragsluitende Partij draagt de kosten van het door haar benoemde lid van het scheidsgerecht en van haar vertegenwoordiging in de arbitrageprocedure. De kosten van de Voorzitter en de overige kosten van het arbitrageproces worden door de Verdragsluitende Partijen in gelijke delen gedragen. Het scheidsgerecht kan evenwel, naar goeddunken, bepalen dat een van de Verdragsluitende Partijen een groter deel van de kosten of alle kosten draagt. In alle overige opzichten stelt het scheidsgerecht zijn eigen procedureregels vast.

Artikel 11

Toepassingsgebied van het Verdrag

De bepalingen van dit Verdrag zijn, vanaf de datum waarop dit in werking treedt, ook van toepassing op investeringen die vóór die datum zijn gedaan en het Verdrag is van toepassing ongeacht het bestaan van diplomatieke of consulaire betrekkingen tussen de Verdragsluitende Partijen.

Artikel 12

Overleg

Elk van beide Verdragsluitende Partijen kan aan de andere Verdragsluitende Partij voorstellen overleg te plegen over een aangelegenheid betreffende de uitlegging of toepassing van dit Verdrag. De andere Verdragsluitende Partij neemt dit voorstel in welwillende overweging en biedt passende gelegenheid voor dergelijk overleg.

Artikel 13

Inwerkingtreding, werkingsduur en beëindiging

1. De Verdragsluitende Partijen stellen elkaar in kennis van het feit dat aan hun respectieve constitutionele vereisten voor de inwerkingtreding van dit Verdrag is voldaan en het Verdrag treedt in werking dertig dagen na de dag van ontvangst van de laatste van deze mededelingen. Het blijft van kracht gedurende een tijdvak van twintig (20) jaar en wordt daarna verlengd met gelijke tijdvakken, totdat het Verdrag wordt beëindigd in overeenstemming met de bepalingen van het tweede lid van dit artikel.

2. Tenzij ten minste zes maanden voor het verstrijken van de geldigheidsduur door een van beide Verdragsluitende Partijen mededeling van beëindiging is gedaan, wordt dit Verdrag stilzwijgend verlengd voor een tijdvak van telkens twintig jaar, waarbij elke Verdragsluitende Partij zich het recht voorbehoudt dit Verdrag te beëindigen met inachtneming van een opzegtermijn van ten minste zes maanden vóór het verstrijken van de lopende termijn van geldigheid.

3. Ten aanzien van investeringen die zijn gedaan vóór de datum van beëindiging van dit Verdrag, blijven de voorgaande artikelen van kracht gedurende een tijdvak van twintig jaar vanaf die datum.

4. Wat betreft het Koninkrijk der Nederlanden is dit Verdrag van toepassing op het deel van het Rijk in Europa, de Nederlandse Antillen en Aruba, tenzij anders is bepaald in de in het eerste lid genoemde mededeling.

5. Met inachtneming van het in het tweede lid van dit artikel genoemde tijdvak, kan dit Verdrag door de Staat Koeweit ten aanzien van elk deel van het Koninkrijk der Nederlanden afzonderlijk worden beëindigd en kan het eveneens door elk van de delen van het Koninkrijk der Nederlanden afzonderlijk worden beëindigd ten aanzien van de Staat Koeweit.

TEN BLIJKE WAARVAN de respectieve gevolmachtigden van beide Verdragsluitende Partijen dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN te 's-Gravenhage op de 6^{e} dag van Rabbie Al-Awal 1422 H, hetgeen correspondeert met 29 mei 2001, in twee originelen in de Nederlandse, de Arabische en de Engelse taal, zijnde alle teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschillen is de Engelse tekst doorslaggevend.

Voor de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

(w.g.) W. J. BOS

Voor de Regering van de Staat Koeweit

(w.g.) ABDULL MOHSEN AL-HANAIF

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF KUWAIT FOR THE ENCOURAGEMENT AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the State of Kuwait, their States hereinafter referred to as the Contracting Parties,

Desiring to strengthen their traditional ties of friendship and to extend and intensify the economic relations between them, particularly with respect to investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that agreement upon the treatment to be accorded to such investments will stimulate the flow of capital and technology and the economic development in both Contracting Parties and that fair and equitable treatment of investments is desirable,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investment" shall mean every kind of asset or right in the territory of one Contracting Party that is owned or controlled directly or indirectly by an investor of the other Contracting Party, and includes assets or rights consisting or taking the form of:

a) movable and immovable property as well as any other rights in rem in respect of every kind of asset, such as leases, mortgages, liens and pledges;

b) rights derived from shares, bonds and other kinds of interests in companies and joint ventures, and other debts, loans and securities issued by any investor;

c) claims to money, to other assets or to any performance having an economic value;

d) intellectual property rights, technical processes, goodwill, know-how, and trade names;

e) rights granted under public law or under contract, including rights to prospect, explore, extract and exploit natural resources.

The term "investment" shall also apply to "returns" retained for the purpose of reinvestment and to proceeds from "liquidation".

2. The term "investors" shall comprise with regard to a Contracting Party:

a) natural persons having the nationality of either Contracting Party;

b) legal persons constituted under the law of either Contracting Party;

c) the Government of either Contracting Party or its institutions;

d) legal persons not constituted under the law of either Contracting Party but owned or controlled, directly or indirectly, by natural or legal persons referred to in a), b) or c) above.

3. The term "territory" shall mean the territory of the Contracting Party concerned and any area adjacent to the territorial sea which, under the laws of the Contracting Party concerned, and in accordance with international law, is the exclusive economic zone or continental shelf of the Contracting Party concerned, in which that Contracting Party exercises jurisdiction or sovereign rights.

4. The term "returns" shall mean amounts yielded by an investment, irrespective of the form in which they are paid, and in particular, though not exclusively, include profits, interest, capital gains, dividends, royalties, and management, technical assistance or other payments or fees, and payments in kind, regardless of its type.

5. The term "freely convertible currency" shall mean a currency which is widely traded in international foreign exchange markets and widely used in international transactions.

Article 2. Admission and Encouragement of Investments

Each Contracting Party shall, within the framework of its laws and regulations, encourage investment and economic cooperation through the protection in its territory of investments by investors of the other Contracting Party. Subject to its right to exercise powers conferred by its laws or regulations, each Contracting Party shall admit such investments.

Article 3. Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall in its territory ensure fair and equitable treatment of investments by investors of the other Contracting Party and shall not impair, by unreasonable or discriminatory measures, the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal thereof by those investors. Each Contracting Party shall accord to such investments full security and protection.

2. More particularly, each Contracting Party shall accord to such investments treatment which in any case shall not be less favourable than that accorded either to investments of its own investors or to investments of investors of any third state, whichever is more favourable to the investor concerned.

3. If a Contracting Party has accorded special advantages to investors of any third state by virtue of agreements establishing customs unions, economic unions, monetary unions or similar institutions, or on the basis of interim agreements leading to such unions or institutions, that Contracting Party shall not be obliged to accord such advantages to investors of the other Contracting Party.

4. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments of investors of the other Contracting Party.

5. If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to the present Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by the present Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favourable, prevail over the present Agreement.

Article 4. Taxes and other fiscal matters

1. With respect to taxes, fees, charges and to fiscal deductions and exemptions, a Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party who are engaged in any economic activity in its territory, treatment not less favourable than that accorded to its own investors or to those of any third state who are in the same circumstances, whichever is more favourable to the investors concerned. For this purpose, however, there shall not be taken into account any special fiscal advantages, including taxes, fees, charges and exemptions, accorded by the former Contracting Party under any agreement for the avoidance of double taxation, by virtue of its participation in a customs union, economic union or similar institution, or on the basis of reciprocity with a third state.

2. In case of difference of interpretation between this Article and the provision on non-discrimination, laid down in the Agreement between the Kingdom of the Netherlands and the State of Kuwait for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with Respect to Taxes on Income and on Capital, once in force, the latter provisions will prevail.

Article 5. Transfer of Payments related to Investments

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of payments in connection with an investment into and out of its territory, including the transfer of:

a) the initial capital and any additional capital for the maintenance, management and development of the investment;

b) returns;

c) payments under a contract, including amortisation of principal and accrued interest payments made pursuant to a loan agreement;

d) royalties and fees for the rights referred to in Article 1 paragraph 1 d);

e) proceeds from the sale or liquidation of the whole or any part of the investment;

f) earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with the investment;

g) payments of compensation pursuant to Articles 6 and 7;

h) payment referred to in Article 8;

i) payments arising out of the settlement of disputes.

2. Transfers of payments under paragraph 1 shall be effected without delay or restrictions and, except in the case of payments in kind, in a freely convertible currency. In case of delay in effecting the required transfers, the investor affected shall be entitled to receive adequate interest for the period of such delay.

3. Transfers shall be made at the spot market rate of exchange prevailing in the host Contracting Party on the date of transfer for the currency to be transferred. In the absence of a market for foreign exchange, the rate to be applied will be the most recent rate applied to inward investments or the exchange rate determined in accordance with the regulations

of the International Monetary Fund or the exchange rate for conversion of currencies into Special Drawing Rights or United States Dollars, whichever is the most favourable to the investor.

Article 6. Expropriation

1. a) Investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall not be nationalized, expropriated, dispossessed or subjected to direct or indirect measures having effect equivalent to nationalisation, expropriation or dispossession (hereinafter collectively referred to as "expropriation") by the other Contracting Party except for a public purpose related to the internal needs of that Contracting Party and against prompt, adequate and effective compensation and on condition that such measures are taken on a non-discriminatory basis and in accordance with due process of law of general application.

b) Such compensation shall amount to the actual value of the expropriated investment and shall be determined and calculated in accordance with internationally recognized principles of valuation on the basis of the fair market value of the expropriated investment at the time immediately before the expropriatory action was taken or the impending expropriation became publicly known, whichever is the earlier. Such compensation shall be calculated in a freely convertible currency to be chosen by the investor, on the basis of the prevailing market rate of exchange for that currency on the valuation date and shall include interest at a commercial rate established on a market basis, from the date of expropriation until the date of payment.

c) Where the above-mentioned fair market value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined on equitable principles taking into account all relevant factors and circumstances, such as the capital invested, the nature and duration of the investment, replacement value, appreciation, current returns, discounted cash flow value, book value and goodwill. The amount of compensation finally determined shall be promptly paid to the investor.

2. For the purposes of this Agreement, the term "expropriation" shall also include interventions or regulatory measures by a Contracting Party that have a de facto confiscatory or expropriatory effect, in that their effect results in depriving the investor in fact from his ownership, control or substantial benefits over his investment or which may result in loss or damage to the economic value of the investment, such as the freezing or blocking of the investment, levying of arbitrary or excessive tax on the investment, compulsory sale of all or part of the investment, or other comparable acts or measures.

Article 7. Compensation for Losses

Investors of the one Contracting Party who suffer losses in respect of their investments in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or riots shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which that Contracting Party accords to its

own investors or to investors of any third state, whichever is more favourable to the investors concerned.

Article 8. Subrogation

If the investments of an investor of a Contracting Party are insured against non-commercial risks or otherwise give rise to payment of indemnification under a system established by law, regulation or a government contract, any subrogation of the insurer or reinsurer or of any agency designated by such Contracting Party to the rights of such investor pursuant to the terms of such insurance or to any other indemnification system, shall be recognised by the other Contracting Party.

Article 9. Settlement of Disputes between a Contracting Party and an Investor

1. Disputes arising between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party in respect of an investment of the latter in the territory of the former shall, as far as possible, be settled amicably.

2. If such disputes cannot be settled within a period of six months from the date at which either party to the dispute requested amicable settlement by delivering a notice in writing to the other party, the dispute shall be submitted for resolution, at the election of the investor, party to the dispute, through one of the following means:

a) in accordance with national law, to a competent domestic court or administrative tribunal:

b) to international arbitration in accordance with the following paragraphs of this Article.

3. In the event that an investor elects to submit the dispute for resolution to international arbitration, the investor shall further provide its consent in writing for the dispute to be submitted to one of the following options:

a) The International Centre for Settlement of Investment Disputes ("the Centre"), established pursuant to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington, 18 March 1965 ("the Washington Convention");

b) An arbitral tribunal established under the Arbitration Rules (the "Rules") of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), as those Rules may be modified by the parties to the dispute (the Appointing Authority referred to under Article 7 of the Rules shall be the Secretary General of the Centre).

4. Notwithstanding the fact that the investor may have submitted a dispute to binding arbitration under paragraph 3, it may, prior to the institution of the arbitral proceeding or during the proceeding, seek before the judicial or administrative tribunals of the Contracting Party that is a party to the dispute, interim injunctive relief for the preservation of its rights and interests, provided it does not include a request for payment of any damages.

5. Each Contracting Party hereby gives its unconditional consent to the submission of an investment dispute for settlement by binding arbitration in accordance with the choice of the investor under paragraph 3a) and b).

6. For the purpose of Article 25(2)b) of the Washington Convention, an investor, other than a natural person, which has the nationality of a Contracting Party to the dispute on the date of the consent in writing referred to in paragraph (6) and which, before a dispute between it and that Contracting Party arises, is controlled by investors of the other Contracting Party, shall be treated as a "national of the other Contracting Party".

7. The awards of arbitration, which may include an award of interest, shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall carry out promptly any such award and shall make provision for the effective enforcement in its territory of such awards.

Article 10. Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. The Contracting Parties shall, as far as possible, settle any dispute concerning the interpretation or application of this Agreement through consultations or other diplomatic channels.

2. If the dispute has not been settled within six months following the date on which such consultations or other diplomatic channels were requested by either Contracting Party and unless the Contracting Parties otherwise agree in writing, either Contracting Party may, by written notice to the other Contracting Party, submit the dispute to an ad hoc arbitral tribunal in accordance with the following provisions of this Article.

3. The arbitral tribunal shall be constituted as follows: each Contracting Party shall appoint one member, and these two members shall appoint a national of a third state as Chairman of the arbitral tribunal. Such members shall be appointed within two months, and such Chairman within four months, from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitral tribunal.

4. If the periods specified in paragraph 3 above have not been complied with, either Contracting Party may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. The arbitral tribunal shall take its decision by a majority of votes. Such decision shall be made in accordance with this Agreement and such recognized rules of international law as may be applicable and shall be final and binding on both Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the costs of the member of the arbitral tribunal appointed by that Contracting Party, as well as the costs for its representation in the arbitration proceedings.

The expenses of the Chairman as well as any other costs of the arbitration proceedings shall be borne in equal parts by the two Contracting Parties. However, the arbitral tribunal may, at its discretion, direct that a higher proportion or all of such costs be paid by one of the Contracting Parties. In all other respects, the arbitral tribunal shall determine its own procedure.

Article 11. Scope of the Agreement

The provisions of this Agreement shall, from the date of entry into force thereof, also apply to investments which have been made before that date and it shall apply irrespective of the existence of diplomatic or consular relations between the Contracting Parties.

Article 12. Consultations

Either Contracting Party may propose to the other Contracting Party that consultations be held on any matter concerning the interpretation or application of the Agreement. The other Contracting Party shall accord sympathetic consideration to the proposal and shall afford adequate opportunity for such consultations.

Article 13. Entry into Force, Duration and Termination

1. Each Contracting Party shall notify the other when its constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled, and the Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the date of receipt of the later notification. It shall remain in force for a period of twenty (20) years and shall be extended thereafter for similar periods, until the treaty will be terminated in accordance with the provisions of paragraph 2 of this Article.

2. Unless notice of termination has been given by either Contracting Party at least six months before the date of the expiry of its validity, the present Agreement shall be extended tacitly for periods of twenty years each, whereby each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement upon notice of at least six months before the date of expiry of the current period of validity.

3. In respect of investments made before the date of the termination of the present Agreement, the foregoing Articles shall continue to be effective for a further period of twenty years from that date.

4. As regards the Kingdom of the Netherlands, the present Agreement shall apply to the part of the Kingdom in Europe, to the Netherlands Antilles and to Aruba, unless the notification mentioned in paragraph 1 provides otherwise.

5. Subject to the period mentioned in paragraph 2 of this Article, the present Agreement, may be terminated by the State of Kuwait separately with respect to any of the parts of the Kingdom of the Netherlands, and may also be terminated by any of the parts of the Kingdom of the Netherlands separately with respect to the State of Kuwait.

In witness whereof, the respective plenipotentiaries of both Contracting Parties have signed this Agreement.

Done at The Hague on this 6th day of Rabbie Al-Awal 1422 H corresponding to this 29th day of May 2001, in two originals in the Netherlands, the Arabic and the English language, all texts being equally authentic. In case of divergency, the English text shall prevail.

For the Government of the Kingdom of the Netherlands:

W. J. BOS

For the Government of the State of Kuwait:

ABDULL MOHSEN AL-HENAIF

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DES PAYS-BAS ET LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU KOWEÏT RELATIF À L'ENCOURAGEMENT ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement de l'État du Koweït, ci-après dénommés les Parties contractantes,

Désireux de renforcer leurs liens traditionnels d'amitié, d'étendre et d'intensifier leurs relations économiques mutuelles, notamment en ce qui concerne les investissements effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes dans le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant qu'un accord sur le traitement réservé à ces investissements stimulera les mouvements de capitaux et de technologie, ainsi que le développement économique des Parties contractantes et qu'un traitement juste et équitable des investissements est souhaitable,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme "investissement " désigne tout élément d'actif ou tout droit quelconque détenu ou contrôlé directement ou indirectement par un investisseur de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante, y compris les actifs ou les droits qui consistent en un des éléments suivants ou en ont la forme :

a) Les biens meubles et immeubles ainsi que tous les autres droits réels connexes tels que baux, hypothèques, privilèges et gages;

b) Les droits découlant d'actions, d'obligations et autres types de participation à des sociétés et à des coentreprises, et autres instruments de crédit, emprunts et titres émis par tout investisseur;

c) Les créances financières, celles sur d'autres actifs ou sur toutes prestations ayant une valeur économique;

d) Les droits dans le domaine de la propriété intellectuelle, les procédés techniques, la clientèle et le savoir-faire et les marques de commerce;

e) Les droits conférés par le droit public ou par contrat, y compris les droits concédés pour la prospection, l'exploration, l'extraction et l'exploitation de ressources naturelles;

Le terme "investissement " s'applique également aux "bénéfices " non distribués, destinés à être réinvestis, ainsi que les produits de toute "liquidation ".

2. Le terme "investisseurs " désigne, pour l'une ou l'autre Partie contractante :

a) Les personnes physiques ayant la nationalité de l'une ou l'autre Partie contractante;

b) Les personnes morales constituées conformément à la législation de l'une ou l'autre Partie contractante;

c) Le gouvernement de l'une ou l'autre Partie contractante ou ses institutions;

d) Les personnes morales non constituées en vertu de la législation de l'une ou l'autre Partie contractante mais détenues ou contrôlées, directement ou indirectement, par des personnes physiques ou des personnes morales visées aux alinéas a), b) ou c) ci-dessus.

3. Le terme "territoire " désigne le territoire de la Partie contractante concernée, ainsi que toute zone adjacente à la mer territoriale qui, en vertu de la législation de la Partie contractante concernée, et conformément au droit international, est la zone économique exclusive ou le plateau continental de la Partie contractante concernée, sur laquelle ladite Partie contractante exerce sa juridiction ou des droits souverains.

4. Le terme "bénéfices " désigne toute somme résultant d'un investissement, quelle que soit la forme sous laquelle le paiement est effectué, et notamment, mais non exclusivement, les profits, les intérêts, les gains en capital, les dividendes, les redevances, les honoraires de gestion, d'assistance technique ou autres paiements ou honoraires, ainsi que les paiements en nature de quelque type que ce soit.

5. Le terme "monnaie librement convertible " désigne toute monnaie largement traitée sur le marché des changes international et couramment utilisée dans les transactions internationales.

Article 2. Acceptation et encouragement des investissements

Chaque Partie contractante encourage, dans le cadre de ses lois et règlements, les investissements et la coopération économique en protégeant, sur son territoire, les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante. Sous réserve de son droit à exercer les pouvoirs conférés par ses lois et règlements, chaque Partie contractante accepte lesdits investissements.

Article 3. Protection des investissements

1. Chaque Partie contractante assure, sur son territoire, un traitement juste et équitable aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante et n'entrave pas, par des mesures injustifiées ou discriminatoires, l'administration, la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance ou la cession de ces investissements par lesdits investisseurs. Chaque Partie contractante accorde à ces investissements une sécurité et une protection adéquates.

2. En particulier, chaque Partie contractante accorde auxdits investissements un traitement qui, en tout état de cause, n'est pas moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements de ses propres investisseurs ou à ceux d'investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable à l'investisseur concerné étant retenu.

3. Si une Partie contractante a accordé des avantages spéciaux aux investisseurs d'un État tiers en vertu d'accords établissant des unions douanières, des unions économiques ou monétaires ou des institutions analogues, ou sur la base d'accords provisoires conduisant à de telles unions ou institutions, ladite Partie contractante n'est pas tenue d'accorder de tels avantages aux investisseurs de l'autre Partie contractante.

4. Chaque Partie contractante respecte toute obligation qu'elle peut avoir contractée relativement à des investissements d'investisseurs de l'autre Partie contractante.

5. Si les dispositions législatives de l'une des Parties contractantes ou les obligations relevant du droit international en vigueur ou convenues ultérieurement entre les Parties contractantes en sus du présent Accord contiennent un règlement de caractère général ou spécifique, conférant aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui qui est prévu par le présent Accord, ce règlement, dans la mesure où il est plus favorable, prévaut sur le présent Accord.

Article 4. Impôts et autres questions fiscales

1. En matière d'impôts, de droits, de redevances, ainsi que de déductions et d'exemptions fiscales, une Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante qui exercent une activité économique sur son territoire, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou à ceux de tout État tiers se trouvant dans la même situation, le traitement le plus favorable pour les investisseurs concernés étant retenu. Toutefois, il n'est pas tenu compte à cette fin d'avantages fiscaux spéciaux, y compris les impôts, les droits, les redevances et les exemptions, accordés par la première Partie contractante en vertu d'un accord tendant à éviter la double imposition, en vertu de sa participation à une union douanière, une union économique ou une institution analogue ou sur la base de la réciprocité avec un État tiers.

2. En cas de divergence d'interprétation entre le présent article et la disposition relative à la non-discrimination, énoncée dans l'Accord entre le Royaume des Pays-Bas et l'État du Koweït tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune, lorsqu'il sera en vigueur, les dernières dispositions prévaudront.

Article 5. Transfert de paiements relatifs aux investissements

1. Chaque Partie contractante garantit aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert vers son territoire ou au départ de son territoire des paiements relatifs à un investissement, y compris le transfert :

a) De capitaux initiaux et de capitaux supplémentaires destinés à maintenir, gérer et développer l'investissement;

b) De revenus;

c) De paiements au titre d'un contrat, y compris l'amortissement du principal et les paiements d'intérêts courus effectués en exécution d'un contrat de prêt;

d) D'honoraires et de redevances au titre des droits visés du paragraphe 1 d) de l'Article 1;

e) De produits de la vente ou de la liquidation totale ou partielle de l'investissement;

f) De revenus et autres formes de rémunération du personnel étranger engagé au titre d'un investissement;

g) D'indemnités versées au titre des articles 6 et 7;

h) De paiements visés à l'article 8;

i) De paiements découlant du règlement de différends.

2. Les transferts de paiements en vertu du paragraphe 1 sont effectués sans délai ni restrictions et, hormis le cas des paiements en nature, dans une monnaie librement convertible. Si les transferts requis sont effectués en retard, l'investisseur lésé aura le droit de recevoir des intérêts adéquats pour la durée du retard.

3. Les transferts sont effectués au cours au comptant en vigueur pour la monnaie dans laquelle le transfert s'effectue sur le territoire de la Partie contractante hôte à la date desdits transferts. En l'absence de marché des changes, le taux applicable sera le taux le plus récent appliqué aux investissements étrangers ou le taux de change déterminé conformément aux règles du Fonds monétaire international ou encore le taux de change pour la conversion des monnaies en Droits de tirage spéciaux ou en dollars des États-Unis, suivant la solution la plus favorable à l'investisseur.

Article 6. Expropriation

1. a) Les investissements effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante ne sont ni nationalisés, ni expropriés, ne font pas l'objet d'une dépossession ni ne sont soumis à des mesures directes ou indirectes ayant un effet équivalent à une nationalisation, à une expropriation ou à une dépossession (désignées ci-après sous le terme général d'"expropriation") par l'autre Partie contractante, si ce n'est dans le cadre de mesures prises dans l'intérêt public pour les besoins internes de ladite Partie contractante, moyennant le paiement sans délai d'une indemnité effective et adéquate et à condition que ces mesures soient prises sur une base non discriminatoire et selon une procédure légale d'application générale;

b) Le montant de cette indemnité correspond à la valeur réelle de l'investissement exproprié et est déterminé et calculé conformément aux principes d'évaluation reconnus au niveau international, sur la base de la juste valeur marchande de l'investissement exproprié immédiatement avant que l'expropriation n'ait lieu ou que l'intention d'exproprier ne soit rendue publique, suivant la première éventualité . Les indemnités sont calculées en monnaie librement convertible, au choix de l'investisseur, sur la base du taux de change en vigueur pour cette monnaie à la date de l'evaluation et comprennent des intérêts à un taux commercial établi sur la base du marché de la date d'expropriation jusqu'à la date de leur paiement;

c) À défaut de pouvoir estimer la juste valeur marchande visée ci-dessus, le montant de l'indemnité est déterminé sur la base de principes équitables tenant compte de tous les facteurs et circonstances pertinents, tels que le capital investi, la nature et la durée de l'investissement, la valeur de remplacement, les plus-values, les recettes courantes, la valeur actualisée nette, la valeur comptable et le fonds de commerce. Lorsque le montant des indemnités est fixé de manière définitive, celles-ci sont versées sans délai à l'investisseur.

2. Aux fins du présent Accord, le terme "expropriation" couvre également les interventions ou les mesures réglementaires émanant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, qui sont une confiscation de fait qui équivaut à une expropriation, en ce sens que ces mesures ont pour effet de déposséder effectivement l'investisseur de sa propriété ou du con-

trôle qu'il exerce sur l'investissement ou des bénéfices substantiels qu'il en tire, ainsi que les interventions ou les mesures qui peuvent se solder par des pertes ou des dommages au niveau de la valeur économique de l'investissement, tels que le gel ou le blocage de l'investissement, la levée de taxes arbitraires ou excessives sur l'investissement, la vente forcée de la totalité ou d'une partie de l'investissement, ou d'autres actions ou mesures comparables.

Article 7. Compensation pour pertes

Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements effectués sur le territoire de l'autre Partie contractante sont dévalués du fait d'une guerre ou autre conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence national, d'une rébellion, d'une insurrection ou de troubles, bénéficient de la part de ladite Partie contractante, en fait de restitution, d'indemnisation, de dédommagement ou de tout autre règlement, d'un traitement qui n'est pas moins favorable que celui que cette autre Partie contractante accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'États tiers, en appliquant celui des deux traitements qui est le plus favorable aux investisseurs concernés.

Article 8. Subrogation

Si les investissements d'un investisseur d'une Partie contractante sont assurés contre des risques non commerciaux ou sont justifiables de toute autre manière du versement d'une indemnité en vertu d'un régime institué par la loi, par un règlement ou par un contrat public, toute subrogation de l'assureur ou du réassureur ou de l'organisme désigné par cette Partie contractante aux droits dudit investisseur aux termes de cette assurance ou au titre de toute autre indemnité octroyée, est reconnue par l'autre Partie contractante.

Article 9. Règlement de différends entre une Partie contractante et un investisseur

1. Tout différend survenant entre l'une des Parties contractantes et un investisseur de l'autre Partie contractante au sujet d'un investissement effectué par ledit investisseur sur le territoire de la première Partie contractante est, si possible, réglé à l'amiable.

2. À défaut de règlement dans les six mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre partie au différend a demandé le règlement à l'amiable en transmettant une notification écrite à l'autre partie, le différend est soumis, au choix de l'investisseur partie au différend à l'un des instruments suivants :

a) Conformément à sa législation nationale, à un tribunal national compétent ou à un tribunal administratif;

b) À l'arbitrage international, conformément aux paragraphes ci-après du présent article.

3. Dans le cas où un investisseur choisit de soumettre le différend à l'arbitrage international, il donne en outre son consentement écrit à ce que le différend soit soumis à l'un des organismes suivants :

a) Au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements ("le Centre "), créé en vertu de la Convention sur le règlement des différends relatifs

aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington, le 18 mars 1965 ("la Convention de Washington");

b) À un tribunal arbitral établi selon le Règlement d'arbitrage ("le Règlement") de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international, étant entendu que ce Règlement peut faire l'objet de modifications par les parties au différend (l'Autorité investie du pouvoir de nomination visée à l'article 7 dudit Règlement est le Secrétaire général du Centre).

4. Nonobstant le fait que l'investisseur puisse avoir soumis le différend à une procédure d'arbitrage contraignante en vertu du paragraphe 3, il est autorisé, préalablement à l'ouverture de la procédure d'arbitrage ou pendant ladite procédure, à demander aux tribunaux judiciaires ou administratifs de la Partie contractante qui est partie au différend une ordonnance de référer en vue de la préservation de ses droits et intérêts, pourvu qu'il ne demande pas le paiement de dommages et intérêts.

5. Chaque Partie contractante consent dès lors inconditionnellement à ce que tout différend relatif à un investissement soit soumis à une procédure d'arbitrage contraignante, conformément au choix de l'investisseur aux termes des alinéas a) et b) du paragraphe 3.

6. Aux fins de l'article 25 2) b) de la Convention de Washington, tout investisseur qui n'est pas une personne physique, qui possède la nationalité d'une Partie contractante partie au différend à la date du consentement écrit visé au paragraphe 6 et qui, avant qu'un différend ne survienne entre lui-même et ladite Partie contractante, est contrôlé par des investisseurs de l'autre Partie contractante, est considéré comme "ressortissant d'une autre Partie contractante".

7. Les sentences arbitrales, qui peuvent comprendre l'octroi d'intérêts, sont définitives et obligatoires pour les parties au différend. Chaque Partie contractante exécute sans délai lesdites sentences et veille à ce qu'elles soient effectivement appliquées sur son territoire.

Article 10. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Les Parties contractantes règlent si possible tout différend au sujet de l'interprétation ou de l'application du présent Accord par le biais de consultations ou par d'autres voies diplomatiques.

2. Si le différend n'a pas été réglé dans les six mois à compter de la date à laquelle lesdites consultations ou le recours à la voie diplomatique ont été demandés par l'une ou l'autre Partie contractante et sauf convention écrite contraire entre les Parties contractantes, l'une ou l'autre Partie contractante pourra, par notification écrite à l'autre Partie contractante, soumettre le différend à un tribunal arbitral spécial conformément aux dispositions ci-après du présent article.

3. Le tribunal arbitral est constitué de la manière suivante : chaque Partie contractante désigne un membre du tribunal et ces deux membres désignent d'un commun accord un ressortissant d'un État tiers qui exerce la fonction de Président du tribunal et est nommé par les deux Parties contractantes. Les membres du tribunal sont désignés dans les deux mois et le Président dans les quatre mois à compter de la date à laquelle l'une des Parties contractantes a informé l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à un tribunal arbitral.

4. Si les délais stipulés au paragraphe 3 ci-dessus n'ont pas été respectés, l'une ou l'autre Partie contractante peut, en l'absence de tout autre arrangement, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président de la Cour internationale de Justice est un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou si, pour toute autre raison, il est empêché d'exercer cette fonction, le Vice-Président de la Cour internationale de Justice est invité à procéder aux nominations nécessaires. Si le Vice-Président de la Cour internationale de Justice est un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou s'il est lui aussi empêché d'exercer cette fonction, le membre le plus élevé en rang de la Cour internationale de Justice et qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante est invité à procéder aux nominations nécessaires.

5. Le tribunal arbitral prend ses décisions à la majorité des voix. Ces décisions sont prises conformément aux dispositions du présent Accord et aux principes reconnus de droit international en la matière et sont définitives et obligatoires pour les deux Parties contractantes. Chaque Partie contractante assume les frais du membre du tribunal arbitral qu'elle a désigné, ainsi que ses frais de représentation dans la procédure d'arbitrage. Les frais du Président et tous les autres frais de la procédure d'arbitrage sont assumés à parts égales par les deux Parties contractantes. Le tribunal arbitral peut toutefois, à son gré, stipuler qu'un part plus importante ou la totalité de ces frais doit être assumée par une des deux Parties contractantes. Pour le reste, le tribunal arbitral détermine ses propres règles de procédure.

Article 11. Champ d'application de l'Accord

Les dispositions du présent Accord s'appliquent également, à compter de la date de son entrée en vigueur, aux investissements effectués avant ladite date et s'appliquent indépendamment de l'existence de relations diplomatiques ou consulaires entre les Parties contractantes.

Article 12. Consultations

Chaque Partie contractante peut proposer à l'autre Partie contractante la tenue de consultations sur toute question concernant l'interprétation ou l'application de l'Accord. L'autre Partie contractante examine avec bienveillance cette proposition et fournit les conditions appropriées pour procéder à de telles consultations.

Article 13. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1. Chaque Partie contractante notifie l'autre Partie contractante que les formalités constitutionnelles pour l'entrée en vigueur du présent Accord ont été accomplies et l'Accord entrera en vigueur le trentième jour suivant la date de réception de la dernière notification. Il demeurera en vigueur pendant une période de vingt (20) ans et sera reconduit par la suite pour des périodes similaires, jusqu'à ce que le traité soit dénoncé conformément aux dispositions du paragraphe 2 du présent article.

2. À moins que l'une des Parties contractantes n'avise l'autre de son intention de le dénoncer six mois au moins avant la date d'expiration de sa validité, le présent Accord est prorogé tacitement pour des périodes de vingt ans, chaque Partie contractante se réservant le

droit de le dénoncer moyennant un préavis d'au moins six mois avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

3. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date de dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles qui précèdent demeurent en vigueur pendant une nouvelle période de vingt (20) ans à partir de cette date.

4. En ce qui concerne le Royaume des Pays-Bas, le présent Accord s'applique aux parties du Royaume situées en Europe, aux Antilles néerlandaises et à Aruba, à moins que la notification prévue au paragraphe 1 n'en dispose autrement.

5. Sous réserve de la période mentionnée au paragraphe 2 du présent article, l'État du Koweït peut mettre fin séparément aux dispositions du présent Accord en ce qui concerne toute partie du Royaume des Pays-Bas, et toute partie du Royaume des Pays-Bas peut également y mettre fin séparément en ce qui concerne l'État du Koweït.

En foi de quoi les plénipotentiaires respectifs des deux Parties contractantes ont signé le présent Accord.

Fait à La Haye le 6 Rabbie Al-Awal 1422 H correspondant au 29 mai 2001, en deux exemplaires originaux en langues néerlandaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas :

W. J. BOS

Pour le Gouvernement de l'État du Koweït :

ABDULL MOHSEN AL-HENAIF